



## رئيس مجلس الأمة هنا نظيرته في جمهورية تنزانيا الاتحادية بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة علي الراشد ببرقية تهنئة إلى رئيسة المجلس الوطني في جمهورية تنزانيا الاتحادية آني ماكيندا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.



## المعيوف يعتذر عن عدم استقبال رواد ديوانه

يعتذر النائب عبدالله المعيواف عن استقبال رواد ديوانيته يوم الأحد الموافق 2013/4/28 وذلك لوجوده خارج البلاد على أن يعاود استقبالهم عند عودته إلى أرض الوطن.

## الصانع: إنشاء وتنظيم مدينة صباح الأحمد الرياضية

القانون. مادة: 8 مجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون. مادة: 9 رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

الخامسة من هذا القانون. مادة: 4 تسري على المدينة الرياضية أحكام القانون رقم 43 لسنة 1992 المشار اليه والقوانين المعدلة له وكذلك اللوائح والقرارات المعمول بها.

قدم النائب يعقوب الصانع اقتراحا بقانون في شأن إنشاء وتنظيم مدينة صباح الأحمد الرياضية مشفوعا بمذكرته الرياضية وجاء في القانون: مادة: 1 يخصص موقع جغرافي في الدولة لإقامة منشآت مدينة صباح الأحمد الرياضية تتكون من ملاعب دولية بمواصفات عالمية بالإضافة إلى قاعات وملعب للتدريب لمختلف الألعاب وقاعات رياضية وصلات مغلقة وفندق إلى جانب مركز صحي بحيث توازي أكبر المدن الرياضية في العالم.

مادة: 2 يتم توفير كافة مشاريع المدينة التحتية الحديثة في المدينة الرياضية لاستيعاب الشباب الرياضي في الدولة وتلبية احتياجات الرياضة الكويتية.

مادة: 3 يقوم جهاز البلدية والوزارات والجهات المعنية بتوفير البنية التحتية للمواقع المرزعة إنشاء مشروع المدينة الرياضية بها وفقاً للمدة الزمنية الواردة بالمادة



مادة: 5 تقوم الدولة خلال خمس سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ببناء المدينة الرياضية المشار إليها في المادة الأولى وتوفير كافة الإمكانيات والموارد البشرية والمالية اللازمة لهذا الغرض.

مادة: 6 تدرج في الميزنات العامة المتقابلة للدولة اعتباراً من الميزانية المالية العامة للسنة المالية 2013/2014 الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة المدينة الرياضية وتصميم مخططاتها الهندسية وتنفيذ الأعمال الخاصة بإقامة الملاعب والصالات والقاعات والفنادق والمحلات المتطلبة لاستكمالها والمنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون. مادة: 7 يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا

## الفضل: هل استخدم البراك مصعد القضاة؟

إحساس الناس بزهاة القضاء تتلاشى شيئاً فشيئاً، مما يقتضي محاسبة المسؤولين والمتسبب عن ذلك احتراماً لرجال السلطة القضائية. بناء عليه يرجى إفادتي بالآتي:

من قصر العدل حتى لا يكونوا عرضة للناس بما يحفظ استقلالهم وبحقوقهم في الأحكام التي يصدرونها عند الفصل في المنازعات، بل عند وزارة العدل جاء في هيكلة التنظيمي قطاع خاص لخدمات قصر العدل يرأسه وكيل الوزارة المساعد.

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير العدل شريفة المعوشجي جاء فيه: نصت المادة 162 من الدستور على أن: «شرف القضاء ونزاهة القضاء وعلمهم أساس المنك وضمان للحقوق والحريات.»

1 - ما صحة حدوث الوقائع المشار إليها؟  
2 - من الذي تسبب بحدوث تلك الوقائع سواء من رجال الشرطة أو من موظفي وزارة العدل؟  
3 - هل اتخذت وزارة القضاء إجراءات قانونية ضد المتسبب في حدوث تلك الوقائع؟

كما نصت المادة 163 من الدستور على أن: «لا سلطان لأبي جهة على القاضي في قضاؤه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، وبكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل.»

6 - لقد ترتب على صدور المرسوم بقانون رقم 22 لسنة 2012 في شأن بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 التأسيس الفعلي للشركة المساهمة بإحلال الشركة محل المؤسسة وتؤول إليها جميع أصول وخصوم المؤسسة وذلك من تاريخ صدور المرسوم، كما تترتب على صدور المرسوم بقانون المذكور أيضا انتقال سلطة اعتماد الحسابات الختامية من مجلس الأمة طبقاً لأحكام المادة 16 من القانون رقم 21 لسنة 1965 قبل تحويل المؤسسة لشركة إلى الجمعية العادية للشركة والتي يتولى مهامها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بعد تحويل المؤسسة إلى شركة طبقاً لأحكام المادة 4 من المرسوم بقانون المذكور.

4 - هل قدم وزير العدل باعتذار رسمي لمجلس القضاء الأعلى ورجال القضاء استخدام المحكوم عليه مسلم البراك المصاعد للمحكمة للمحكوم عليهم من المصعد الأخرى المخصصة للناس ممن غير المصاعد المخصصة لرجال القضاء؟

نصت المادة 168 من الدستور على أن: «يكون للقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبين صلاحياته.» من جهة أخرى، نصت المادة 35 من المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 1996 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء الصادر بالمرسوم رقم 23 لسنة 1990 على أن: «لوزير العدل حق الإشراف على القضاء.»

6 - هل كان الرصيد المستحق على الحكومة لتغطية خسائر المؤسسة حتى تاريخ التقييم هو أحد عناصر الأصول المتداولة الخاضعة للتقييم طبقاً لأحكام المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 6 لسنة 2008 الصادر به قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 756 لسنة 2008 والتي تناولت عناصر الأصول الخاضعة للتقييم ومنها المطالبات، فإن هذا الرصيد عرضه للتعديل بالزيادة أو النقصان طبقاً لما تراه مؤسسات التقييم من خلال دراستها لنتائج الحسابات الختامية وإجراء ما تراه عليها من تصويبات في ضوء ملاحظات ديوان المحاسبة أو غيرها من الضوابط التي تراها مؤسسات التقييم.

5 - ما السبب في عدم استخدام المحكوم عليه مسلم البراك المصاعد للمحكمة للمحكوم عليهم من المصعد الأخرى المخصصة للناس ممن غير المصاعد المخصصة لرجال القضاء؟

في صباح ذلك اليوم فوجئ الناس بالسماح للمحكوم عليه مسلم البراك باستخدام المصعد الخاص لرجال القضاء لحضور جلسة الاستئناف المقدم منه في الدور السادس القاعة رقم 3 في قصر العدل، بالرغم من أن المصعد المخصص لرجال القضاء لا يجوز لأي كان من الناس استخدامه، والأكثر من ذلك أن استخدام المحكوم عليه مسلم البراك للمصعد الخاص لرجال القضاء للوصول إلى الدور السادس محل نظر طعن البعض رجال القضاء بأنهم قد حدثت أمامه دون أي احترام منه لهم، كما حدثت أمامه في نفس الناس الذين أصابتهم الدهشة والذهول.

6 - هل تمت معاملة باقي المحكوم عليهم من الذين تنظر قضائهم في قصر العدل بمثل ما عومل به المحكوم عليه مسلم البراك في يوم الإثنين المؤرخ 22/4/2013؟

وحيث أن نزاهة القضاء يجب ألا تمارس من فوق المنصة فقط، وإنما ينبغي أن ينتقل الإحساس بتلك النزاهة إلى الرأي العام والناس أيضاً، وما قام به المحكوم عليه مسلم البراك من التصرفات السالفة الذكر وبمساعدة من سمح له باستخدام المصعد الخاص لرجال القضاء والدخول من غرفة المدالة تجعل من

بينما يمكن لجنة الميزانيات والحساب الختامية من اعتماد الحسابات الختامية للمؤسسة عن السنوات المالية المذكورة للأسباب القانونية السابقة ذكرها والتي ما زالت قائمة حتى الآن، مما يستلزم إجراء التصويبات اللازمة على الحسابات الختامية قبل اعتمادها.

7 - يرجى تزويدي بصورة من كتاب الاعتذار المقدم من معاليكم إلى المجلس الأعلى للقضاء ورجال القضاء عن التصرفات التي صدرت من المحكوم عليه مسلم البراك؟

بأن نص على أنها سلطة مستقلة لا سلطان على القاضي في قضاؤه، ولا يجوز التدخل في سير العدالة. واحتراماً لاستقلال القضاء وإلزاماً بما تلتزم به رجال القضاء، فإن وزارة العدل قد خصصت لرجال القضاء خدمات خاصة بهم في قصر العدل منها توفير أماكن خاصة تسمح لهم بالدخول والخروج

فإن اللجنة ترى تخليف مجلس إدارة الشركة بدراسة وفحص الحسابات الختامية للمؤسسة وإجراء التصويبات اللازمة عليها في ضوء ما سبق أن أوضحناه وفي ضوء ما ورد بتقارير ديوان المحاسبة، ثم يتولى المجلس دعوى الجمعية العامة للشركة والتي يتولى مهامها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار لاعتماد الحسابات الختامية للمؤسسة التي تحولت بالفعل إلى شركة مساهمة.

بعض رجال القضاء أنفسهم في يوم الإثنين المؤرخ 22/4/2013؟

وحتى أن تمارس من فوق المنصة فقط، وإنما ينبغي أن ينتقل الإحساس بتلك النزاهة إلى الرأي العام والناس أيضاً، وما قام به المحكوم عليه مسلم البراك من التصرفات السالفة الذكر وبمساعدة من سمح له باستخدام المصعد الخاص لرجال القضاء والدخول من غرفة المدالة تجعل من

بأن نص على أنها سلطة مستقلة لا سلطان على القاضي في قضاؤه، ولا يجوز التدخل في سير العدالة. واحتراماً لاستقلال القضاء وإلزاماً بما تلتزم به رجال القضاء، فإن وزارة العدل قد خصصت لرجال القضاء خدمات خاصة بهم في قصر العدل منها توفير أماكن خاصة تسمح لهم بالدخول والخروج



العمير مكرم احدى الخريجات



د.علي العمير خلال حضوره حفل التخرج

## خلال حفل التخرج والتفوق لطلبة قسم الهندسة المدنية بجامعة الكويت العمير: سنتابع تنفيذ قانون الـ 50 مليون دينار للطلبة الذين يدرسون في الخارج



جانب من الخريجين

الاستشارات وغيرها». وبارك عميد كلية الهندسة والبتترول بجامعة الكويت د.حسين الخياط الطلبة بمناسبة تخرجهم كما هنا أولياء الأمور وأساتذة الكلية الذين خرجوا الطلبة. وحض الخياط الطلبة على ضرورة الإطلاع والقراءة في علم الهندسة لأنه علم متسارع في التطور والحداثة فيجب أن تكونوا ملمين بكل ما هو جديد، مشيراً إلى أن «لو كانت كلية الهندسة تضم نخبة طلبة الجامعة فأنتم نخبة النخبة». وتمنى الخياط ألا يتم قبول أعداد متزايدة بكلية الهندسة من الطلبة لهذا من أثر على المسيرة الدراسية والجودة الأكاديمية وتأخير لتخرج الطلبة، مقترحاً التوجه لبدائل أخرى كتفجج تخصصات هندسية في جامعات خاصة أو زيادة البعثات الخارجية.

لا تعني علماً فقط إنما الإدارة والقيادة، وما أحوج البلاد لهذا من الفطرة الراهنة، وعليكم ان تكونوا حاملي لواء التنمية في البلاد، مضيفاً أن «تخصص الهندسة المدنية متعطش إليه سوق العمل ويحتاج إليه دائماً ونحن في المجلس لا نستغني عن الفنيين والمهندسين والمعلمين في

وذكر العمير «رغم المؤشرات التي تخرج إلينا إلا أنكم تخرجتم من أفضل جامعة تعتبر من أفضل الجامعات، وأسأتذتها حصلوا على الشهادات من أعرق الجامعات العالمية وغيرها من الشهادات في مجالات الأبحاث وغيرها». وخاطب العمير الخريجين قائلاً «ان الهندسة

وعد النائب د.علي العمير بمتابعة القوانين التي اقترت بالمجلس السابق ولكن لم تنفذ وهي قانون الـ 50 مليون للطلبة الذين لا يستطيعون الدراسة بجامعة الكويت، حيث يساهم هذا القانون في مساعدتهم على الدراسة في الخارج، وقانون صرف المكافأة الاجتماعية 200 دينار بعد التخرج إلى حين حصول الخريج على فرصة عمل.

وقال العمير خلال رعايته حفل التخرج والتفوق لطلبة قسم الهندسة المدنية بجامعة الكويت الذي نظمته الجمعية الأميركية للمهندسين المدنيين «ان طالب العلم منازل ودرجات يرفعه الله تعالى إليها، فهنيئاً لكم هذا التفوق والتخرج الذي حققتموه»، لافتاً إلى أن «التفوق يتطلب منكم جهداً مضاعفاً في المحافظة على هذا التفوق وتحقيق الأفضل والمزيد من التقدم العلمي والتطور».

## عبدالصمد: «الكويتية» دأبت على استمرار تجاوز مصروفاتها

يرى ديوان المحاسبة، مما حدا بالديوان الى مخاطبة وزير المالية والمواصلات للحد من التضخم في مصروفات الموظفين بالمؤسسة. 4 - لقد ترتب على صدور القانون رقم 6 لسنة 2008 بتحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة في 29 يناير 2008 سريان أحكام هذا القانون حتى تم تعديله بالمرسوم بقانون رقم 22 لسنة 2012 بتاريخ 22 أكتوبر 2012، أي لمدة أكثر من أربع سنوات وثلاثة أشهر، وطبقاً لأحكام هذا القانون يتم تقييم جميع أصول وخصم المؤسسة من قبل مؤسسات استشارية متخصصة لتحديد رأسمال الشركة في ضوء نتائج التقييم.

الدولية المذكور، ولكنها قدمت للمؤسسة معالجة محاسبية لتطبيق هذا المعيار دون أن تتحمل الخزانة العامة تمويل مصروفات لم يتم صرفها ولم تنفذ أياً منها، ونظراً لذلك فقد وافق مجلس الأمة على توصية لجنة الميزانيات والحساب الختامي بصدد اعتماد ميزانية المؤسسة للسنة المالية 2009/2008 أن يقتصر تمويل عجز المؤسسة على العجز النقدي باستبعاد العجز القيدى، كما طابعت للجنة وزير المواصلات بتاريخ 2008/2/4 بتعديل الحسابات الختامية للسنوات 2005/2004، 2005/2006، 2007/2006 بما يتفق مع تلك التوصية ولم تلتزم المؤسسة بتعديل حساباتها الختامية تنفيذاً لتوصية مجلس الأمة.

3 - على الرغم من أن الحسابات الختامية للمؤسسة قد شالها خلال سنوات نشاطها العديد من أوجه القصور والسلبيات والمخالفات التي وردت في تقارير ديوان المحاسبة والتي أتت إلى استمرار تضخم عجزوات المؤسسة دون أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها مما يعكس عدم سلامة تلك الحسابات، إلا أن السنوات المالية منذ أن تقدمت الحكومة بمشروع قانون بتحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة 2007 وحتى السنة المالية 2012/2011 قد شهدت موجة متسارعة من الزيادات في أعداد ورواتب ومكافآت ومزايا الموظفين من خلال التعيينات غير المبررة واستحداث بعض الوظائف وإعادة تقييم البعض الآخر حتى إن البعض وصلت ترقبته إلى 7 درجات دفعة واحدة! إضافة إلى إعادة تعيين بعض العاملين الذين سبق لهم الاستقالة أو الإحالة للتقاعد المبكر بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح المنظمة بهدف التمتع بالمراتب النقدية والعينية والتأمينية التي وردت في أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008.



عبدان عبدالصمد

صرح النائب عدنان سيد عبدالصمد ورئيس لجنة الميزانيات والخصم الختامي ردا على طلب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية اعتماد الحسابات الختامية للمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وكذلك الاعتمادات الإضافية والنقل بين الابواب للي: 1 - لقد دأبت المؤسسة خلال سنوات نشاطها دون غيرها من جميع الجهات العامة على استمرار تجاوز مصروفاتها الفعلية التقديرات المعتمدة بقوانين ربط موازنتها التخطيطية دون استصدار قوانين قبل الصرف يفتح اعتمادات إضافية أو النقل بين الابواب لتغطية تلك التجاوزات ثم تتقدم بطلب اعتمادات اضافية والنقل بين الابواب بعد صرف في نهاية السنة المالية أو بعد انتهائها، وذلك بالمخالفة لأحكام قوانين اعتماد موازنت المؤسسة وأحكام المرسوم بقانون رقم 31 لسنة 1978 ولأحكام المواد 146، 147 من الدستور (وهو ما اعترف به حتى كتابكم الوارد اليها في 4 ص).

منذ عام 2000 - 2001 بزيادة قيمة عجزواتها السنوية الكبيرة بالخصم على استخداماتها بمبالغ كبيرة لهبوط قيمة الطائرات

2 - لقد دأبت المؤسسة منذ عام 2000 - 2001 على زيادة قيمة عجزواتها السنوية الكبيرة بالخصم على استخداماتها بمبالغ كبيرة كخصم لهبوط قيمة الطائرات استخداماً لأحكام معيار المحاسبة الدولية رقم 36 ولقد بلغ رصيدها المخصص 132 مليون دينار في 2012/3/31، ولما كان هذا المصروف هو مصروف قيدي لا يترتب على الخصم به على المصروفات أي اعباء نقدية، وبالتالي فإن زيادة العجز بقيمة هذا المخصص ومطالبة المؤسسة الخزانة العامة بتمويل مصروفات لم يتم صرفها كان محل اعتراض من اللجنة التي لم تعترض على الالتزام بمعيار المحاسبة



نبيل الفضل